

## ملوك النحاس اليهود يجنون أرباح الحرب الفاهشة

فى هذه المقالة سوف نترك السيد باروخ مؤقتا. فنشاطاته لا تعد مجهود الرئيسى ليهودا فى الولايات المتحدة، ولا يمكن اعتباره عاملا مهما فى المخطط اليهودى الدولى. وهناك شك فى الحقيقة فى أن يكون من بين المؤتمنين على أسرار الكبار. لكنه رجل مفيد، يرحب بأداء اللعبة اليهودية مع اليهود، وملتزم عن وعى بنصرة المصالح اليهودية قدر الإمكان.

وهو مسرور للغاية بالطبع بالدور الذى أتيح له فى حكومة الولايات المتحدة أثناء الحرب. لكنه ربما كان ذكيا بالقدر الذى يجعله يدرك أن اختياره لم يكن لأسباب شخصية فقط.

والحقيقة أن أحد المفاتيح لفهم أسباب اختيار حفنة من اليهود للسيطرة على الأمور الأمريكية أثناء الحرب، تكمن فى الإجابة عن هذه الأسئلة: لماذا اختير السيد باروخ؟ من هو، وماذا فعل، كى يُختار رأسا ووجهًا للسلطة الحكومية أثناء الحرب؟ فتاريخه لا يؤهله لهذا. ولا إنجازاته الشخصية أو التجارية. فما هى المسألة؟

لم يكن هناك، ممن اختيروا كأعضاء بحكومة الولايات المتحدة، من هو أقرب للرئيس أثناء الحرب من هذا اليهودى القادم من وول ستريت. لم يكن أحد ممن أرسلهم الشعب لتمثيله فى واشنطن يتمتع بالامتيازات التى أتيحت للسيد باروخ. وهو وضع غريب دون شك، لم تقتضيه الضرورة، ومن المؤكد أن كل التبريرات التى قدمت للرأى العام لا تقدم التفسير الحقيقى.

وبالتطبع، فإن من الممكن تفسير سبب اختيار باروخ ضمن كثيرين تصدوا لخدمة البلاد. أما لماذا كان الرجل الوحيد الذى تغلغت لجنته الوحيدة فى نسيج مجلس الدفاع القومى حتى أصبحت قلب حكومة الحرب، فهذا ما نعجز عن فهمه.

ولم تقتصر إمارات الرجل الوحيد تلك، التي هبطت على السيد باروخ، على فترة الحرب وحدها، بل تجاوزتها إلى ما بعد الهدنة. فقد ذهب إلى مؤتمر السلام. ذلك أنه يقول إنه بعد أن تركه لهيئة الصناعات الحربية في ٣١ ديسمبر ١٩١٨، "توجهت إلى مقر إقامتي بكارولينا الجنوبية، وهناك تلقيت رسالة باللاسلكي من الرئيس يطلب فيها مني التوجه إلى باريس. فذهبت إلى باريس. أبحرت، على ما أعتقد، في الأول أو الثاني من يناير. أعلم أن قارباً قد تكسر وأن على الانتقال إلى القارب الآخر. لكنني لم أسهم بعد ذلك في أنشطة تتصل بالحكومة؛ أي غير هيئة الصناعات الحربية".

السيد جراهام: "ما هي المدة التي قضيتها في باريس؟".

السيد باروخ: "أبحرت عائداً في ٢٨ أو ٢٩ يونيو. عدت على جورج واشنطن" (هذا يعني أنه كان ضمن حاشية الرئيس).

السيد جراهام: "ماذا كنت تصنع هناك، سيد باروخ؟".

السيد باروخ: "كنت مستشاراً اقتصادياً مرافقاً لبعثة السلام".

السيد جراهام: "هل مكثت هناك حتى توقيع معاهدة السلام؟".

السيد باروخ: "نعم، سيدي".

السيد جراهام: "هل كنت تقدم المشورة للرئيس من حين لآخر، وأنت هناك؟".

السيد باروخ: "كلما سألتني المشورة كنت أجيبه. كان لدى ما أقدمه بالنسبة لقضايا التجهيز. كنت المفوض الأمريكي المسئول عما أطلقوا عليه القسم الاقتصادي. وكنت عضواً بالمجلس الاقتصادي الأعلى المسئول عن المواد الخام".

السيد جراهام: "هل كنت تحضر مناقشات المعاهدة مع بقية أعضاء المجلس؟".

السيد باروخ: "نعم، سيدي، أحياناً".

السيد جراهام: "تقصّد كلها باستثناء تلك التي كان يشارك فيها الخمسة؟" (يقصد رؤساء الدول الخمس العظمى).

السيد باروخ: "وحضرت تلك الاجتماعات أيضاً أكثر من مرة".

إن هذا يلقي بعض الضوء على تعبير "مؤتمر كوشير"، الاسم الذي أطلقه الفرنسيون على مؤتمر السلام، بعد أن أصابتهم الدهشة من آلاف اليهود الوافدين على باريس من كل أرجاء العالم، ممثلين لحكام الأمم. وكان عدد اليهود في الوفد الأمريكي ملفتا للنظر ومثيرا للتعليقات في كل مكان. وقد سجل أحد ممثلي إيران هذا الاعتراض: "عندما قبل الوفد الأمريكي بطلب لليهود وفرض إقامة شبه حكومة يهودية في رومانيا وبولندا، فعل هذا بعزم لا يلين، دون أن يأبه بأى معارضة، ودون اعتبار للمستقبل. لكنهم خسروا معركتهم حول إيران، بالرغم من أن المنطق ومقتضيات العدل والاعتبارات الإنسانية والقوانين التي تقرها القوى العظمى، كانت كلها في جانبهم".

**التعليق مهين للغاية، لكنه صحيح. فالمخطط اليهودي العالمي كان المخطط الوحيد الذي أقره مؤتمر السلام دون عنت أو تحفظ.**

كان اليهود في باريس كثيرين وفي كل مكان، وأقدامهم راسخة للغاية في المداومات الداخلية، حتى أن مراقبا ذكيا، هو الدكتور إيه جي ديون، مؤلف كتاب **حكاية مؤتمر السلام**، الذي يعد أفضل ما كتب في الموضوع، اضطر للقول: "قد يدهش بعض القراء، ومعهم كل الحق، من أن عددا كبيرا من الوفود تعتقد بأن **النفوذ الحقيقي بين وفود الشعوب الأنجلوسكسونية كان نفوذا ساميا**". (ص ٤٩٦) ويقول أيضا:

"ففي مواجهة اقتراح الرئيس حول مسألة التفرقة الدينية، وبصفة خاصة لمواجهة الدوافع الشاذة التي يدعون وجودها وراء هذه التفرقة، تقدموا بمجموعة من الإجراءات لحماية الأقليات وفرضها الرئيس بالتالي على الدول الأصغر، وكان الغرض منها إرضاء العناصر اليهودية في شرق أوروبا. وتوصلت هذه الوفود إلى **أن سلسلة الحيل التي صيغت ونفذت في هذا الاتجاه كان وراءها اليهود** الذين تجمعوا في باريس بهدف تحقيق مخططهم المتقن، الذي نجحوا في تنفيذه بصورة ملموسة. وبغض النظر عن صواب أو خطأ موقف هذه الوفود، فإن من الخطأ البالغ تجاهل آرائهم، حيث أصبحوا من العناصر الحاسمة في الموقف. والصيغة التي قدمت بها هذه السياسة للدول الأعضاء المعنية في المؤتمر، التي تعتبر الموضوع مصيريا بالنسبة للسلام في شرق أوروبا، كانت كالتالي: **"وعليه، فإن**

العالم سوف يخضع لحكم الشعوب الأنجلو سكسونية الواقعة بالمقابل تحت نفوذ العناصر اليهودية". ( ص ٤٩٧، والتشديد من الكاتب).

وهناك أمور أخرى تخص السيد باروخ تستوجب التأجيل إلى حين، لكن هذا لا يمنع من أن نزود القارئ الآن بالمعلومات المتاحة بخصوص تصرفه في موضوع النحاس خلال الحرب.

والسيد باروخ معروف بوصفه أحد رجال النحاس. فالنحاس يهودى. وهذا المعدن يخضع، فى أى مكان من العالم، لسيطرة اليهود. وعائلتا جوجنهايم ولوسونز اليهوديتان، هما ملوك النحاس فى الكون. ولا يعنى هذا أن نشاطهم مقصور على النحاس؛ فإنتاجهم من الفضة، على سبيل المثال، على مستوى العالم يزيد على إنتاج الولايات المتحدة بمقدار الربع.

وبشهادته شخصيا، كان السيد باروخ مهتما بمصانع النحاس. وهو لا يكشف عن ممتلكاته أثناء الحرب. لكن تصرفاته تتكشف تدريجيا عبر الاستجوابات.

فقبل أن تدخل الولايات المتحدة الحرب، اجتمع بملوك النحاس. وهو يقول فى شهادته: "ذهبت إلى نيويورك وهناك التقيت بالسيد جون دى رايان والسيد دانييل جوجنهايم. وهو غير متأكد إن كان هذا تم فى فبراير أو مارس، لكنه قال إن هذا كان قبل أن ندخل الحرب".

والآن، من هم هذان السيدان؟ من الواضح أن السيد رايان كان المسئول عن ممتلكات لويسون بعد إعادة تنظيمها، بينما كان السيد جوجنهايم رئيسا لإحدى شركات مجموعة جوجنهايم السبع التى تشكل "مشروعا عائليا وعائلة مشروعات". وقد تقاسمت المجموعتان العمل أثناء الحرب. فشركة بيع المعادن المتحدة، التى كانت تباع إنتاجها من النحاس لحكومة الولايات المتحدة أثناء الحرب، تشكل إطارا لنشاط أفراد أسرة لويسون بعد إعادة تنظيمه، ومنهم توبياس وولفسون الذى كان نائبا للرئيس؛ بينما كانت شركة الصهر والتكرير الأمريكية تمثل مصالح أسرة جوجنهايم.

ولم يكن هناك تنافس بين الاثنين أثناء الحرب!

فكيف عملت المجموعتان معا؟ إن قضيتهما واضحة على الورق؛ فإجابتهما

تتلخص فى أن السيد باروخ طلب منهما هذا! والسيد باروخ واضح أيضا؛ ألم يكن مسؤولا بالحكومة؟ ألم يكن تنفيذهم لطلبات مسئول حكومى تعبيرا عن وطنيتهم؟

ونخلص إلى ما يلى: قررت "الحكومة" ألا تتعامل إلا من خلال شركة بيع المعادن الأمريكية باعتبارها ممثلا لمنتجى النحاس فى الولايات المتحدة. وهذا يعنى، بالطبع، أنه فى حال أن أراد بعض منافسى الشركة اليهودية عقد صفقات مع الحكومة الأمريكية، فإن عليهم أيضا ترتيب المسألة مع هذه الشركة.

السيد جراهام: "لكن كيف تفسر تمثلك لشركات أخرى منافسة؟".

السيد وولفسون: "حسنا. بناء على طلب من هيئة الصناعات الحربية، شكلنا لجنة لمنتجى النحاس".

السيد جراهام: "من الذى طلب هذا؟".

السيد وولفسون: "السيد يوجين ماير، بالنيابة عن السيد باروخ".

السيد جراهام: "الآن دعنا نتعرف على السيد ماير. هل تعرفه؟".

وقد أفاد بأن السيد يوجين ماير رجل آخر من وول ستريت، "كانت له استثمارات كبيرة فى النحاس"، لكن السيد وولفسون لا يعلم إن كان يحتفظ بها أثناء الحرب أم لا.

السيد جراهام: "إذن السيد يوجين ماير ذهب إلى هيئة الصناعات الحربية وعمل مع منتجى النحاس فى مسألة تجهيز صناعة النحاس، أليس كذلك؟".

السيد وولفسون: "نعم، سيدى".

ولهذا الغرض، عقد اجتماع فى ١٢٠ برودواى، حضره، مع آخرين، إس إس روزنتام، وإل فوجلشتين، وجولسيوس لوب، و تى وولفسون، وجى أو دركر ويوجين ماير.

السيد جراهام: "هل حضر أى من ضباط الجيش؟".

السيد وولفسون: "لا".

كان الشاهد الذي نفتطف من شهادته واحدا من أنشط العناصر في المسيرة الفعلية للعمل، لكن واشنطنون اختارت السيد موزيهاور ممثلا لها. والمثير في أمر السيد موزيهاور أنه كان يمثل كلاً من شركة بيع المعادن الأمريكية وشركة الصهر والتكرير الأمريكية - أي شركتي لويسون وجونهايم - وبأمر من باروخ، وبموافقة الحكومة، تولت الشركتان العمل.

كيف تم تقسيم العمل؟ كان الأمر في غاية البساطة. حسب ما يخبرنا السيد وولفسون، كانت مجموعة لويسون تختص بالتعامل داخل الولايات المتحدة؛ وجونهايم تتولى المعاملات الخارجية مع الحلفاء.

أما النقطة المهمة الثانية فتتصل باللجنة الخاصة التي كانت هيئة باروخ تتعامل عن طريقها مع منجى النحاس. وكانت هذه اللجنة، التي تمثل الحكومة، تتكون من ثلاثة أشخاص: بوب يتمان، رئيساً، وإيه سي ثورستون مساعداً، وأندرو والز مساعداً.

وكان بوب يتمان مهندس تعدين، يعمل في جونهايم بمرتب سنوي قدره ١٠٠ ألف دولار.

وكان إيه سي ثورستون مساعد بوب يتمان في تلك الوظيفة الخاصة.

وكان أندرو والز مهندس استشاري تعدين لمجموعة جونهايم.

كان كل شيء جاهزاً. تأكد الاحتكار اليهودي بالسيطرة على جانبي المحيط الأطلسي. وربما كان الأرجح أن شيئاً حدث لتغطية الترتيبات، بالنظر إلى الروائح السياسية الكريهة التي صاحبت نفوذ النحاس في العديد من الدول، ومعظمها على صلة بـ "سناتورات النحاس" أمثال كلارك من نيفادا (سيذكر قراء هذه السلسلة أن السناتور سايمون جونهايم هو الذي تحدى إجماع كثير من اليهود عندما طُرح هذا الاسم).

ومن الواضح أن الحاجة اقتضت عمل شيء لنزع أسلحة الاحتجاجات التي يمكن أن تثار في وجه هذا التهويد لمعادن الحرب. وهكذا قدم عرض لطيف للوطنية. فقد اعتاد الجمهور الأمريكي هذه "المؤسسات الاستعراضية"؛ عروض تعد بكل شيء ثم تنتهي إلى لا شيء. وهي واحدة من أكبر الوسائل أثاراً في تدمير الروح المعنوية للشعوب.

وعندما التقى باروخ برووس عائلتي النحاس، وجد أنهم لا يرغبون في التفكير إلا في تقديم النحاس للحكومة؛ فلم يكن للمال أدنى اعتبار.

السيد باروخ: "فيما يتعلق بالحكومة الأمريكية، قالوا إنهم سيعطون للعم سام كل ما يحتاجه من النحاس لتجهيز حملته بأى سعر يُتفق عليه. ولتحديد السعر، اتفقنا على متوسط هذا السعر في عشر سنوات والذي بلغ ما بين ١٦,٢ و ١٦,٣ سنتا؛ هذه هي الطريقة التي توصلنا بها إلى تحديد السعر. في ذلك الوقت، كان رطل النحاس يباع في بعض الأماكن بـ ٣٢ و ٣٥ سنتا".

يالها من شهامة! الحكومة تشتري النحاس بنصف سعره في السوق. لكن هل حصلت الحكومة عليه بهذا السعر حقا؟ انتظر، فالحكاية مسلية.

فقد راجت هذه التضحية بالأرباح، رواجاً عظيماً. وبعث سكرتير مجلس الدفاع القومي بموضوع مثير إلى واحدة من أفضل المجلات، جاء فيه:

"أعلن السيد باروخ عن نفسه أول ما أعلن بتوليئه تلك المسؤولية الضخمة لحشد الصناعة الأمريكية بتدبير ٤٥ مليون رطل من النحاس للجيش والبحرية بنصف سعر السوق الحالي، موفراً للحكومة بذلك مبلغ ١٠ ملايين دولار".

ويفوق السيد باروخ، في شهادته، الجميع كرماً. فهو يقول على طريقة تفضل، عندنا كل ما تريد":

"اكتشفنا من خلال البحث أن الجيش والبحرية لا يحتاجان أكثر من ٤٥ مليون رطل، وهى كمية اعتدنا أن نعتبرها كبيرة قبل التعامل مع الأرقام الفلكية؛ وقد أعطينا الأولوية لتدبير احتياجاتهما. كان تدبير ٤٥ مليون لا يختلف عن تدبير ٤٥٠ مليون؛ لأن العرض كان مفتوحاً".

وماذا كان أثر هذا على البلاد ككل؟ يقول السيد باروخ:

"كان وقع هذا العرض على منتجي النحاس مثيراً. فقد أظهر أن هذه البلاد لديها الرغبة فى التخلي عن الأنانية، إذا ما تعلق الأمر بتلبية احتياجات الحكومة حددوا لنا الأسعار التي تريدها. كان هذا هو بالفعل موقف المنتجين".

لكن الحكومة لم تحصل على النحاس بهذا السعر الوطنى الذى روجوا له

كثيراً.

السيد جراهام: "لم يدفعوا ١٦,٢-١٦,٣ سنتا لكل رطل من ٤٥ مليون رطل، أليس كذلك؟".

السيد باروخ: "أوه، لا".

لقد قال إن النحاس كان يقدم للحكومة دون مقابل، فتحديد السعر جاء بعد ذلك.

ثم وصلنا إلى بيت القصيد، (حسنا، ماذا عن السكان المدنيين؟ وهكذا، وضعنا قاعدة أصبحت سياسة، هي أن:

السعر الذي نحدده يسرى على الجميع؛ أي أن ما يعتبر عادلا بالنسبة للجيش والبحرية يعتبر كذلك بالنسبة للمدنيين".

ويبدو أن الكرم سرعان ما تراجع تحت ضغط الطلب الهائل. وكانت النتيجة، بعد كل هذه الجعجة، أن دُفعت الحكومة بالفعل حوالي ٢٧ سنتا للرطل؟!.

إن ما تعنيه هذه الأرقام يمكن فهمه من إجمالي ما اشترته الحكومة من نحاس أثناء الحرب، و الذي بلغ ٥٩٢٢٥٨٦٧٤ رطلا.

وإذا لم يهتز القارئ من دلالة هذه الحقائق، فلا يزال أمامه حقيقة أخرى عليه أن يأخذها في الاعتبار.

فبعد انتهاء الهدنة، أعيد بيع النحاس الفائض لمنتجي النحاس. ففي أبريل ومايو ١٩١٩، تلقت شركة بيع المعادن الأمريكية من الحكومة الأمريكية أكثر من ١٦٥٠٠٠٠٠ رطلا من النحاس بسعر يزيد قليلا على ١٥ سنتا للرطل<sup>(\*)</sup>.

هذا هو ما حدث في ظل مملكة النحاس الثلاثية؛ مملكة باروخ ولويسون وجوجنهايم، ومساعدتهم اليهود وجبهات الأغيار. على أنهم تخلصوا بجرأة من "جبهات الأغيار" بدرجة كبيرة أثناء الحرب. فقد تصدت القوى الحقيقية المساندة

(\*) ليعيدوا بيعه في الأسواق بسعر ٢٧ سنتا للرطل.

للعرش بعناد، ولم تتردد في وضع رجالها في كل مفترق الطرق على طول جبهة حرب البرنس.

ولا تظن أن نفوذ السيد باروخ بدأ أو انتهى عند النحاس، ولا عند السلطات الصناعية المتشعبة التي كانت في حوزته. فرجل مثل باروخ كان يتمتع بنفوذ أكبر من سلطاته. فعلى صعيد المسائل السياسية، الشخصية وحتى العسكرية، كان هناك العديد من الثغرات التي تسلل من خلالها نفوذه. والعلميون بأمور واشنطنون لا يشكون في التسهيلات التي كانت متاحة أمامه في هذه الأمور.

على أن السيد باروخ سرعان ما أحس بأنه يتزلج فوق جليد هش فيما يخص القانون. فسار قدما في خطته الخاصة، لكن بطريقة تجعله يمارس سلطته دون تحمل المسؤولية. وهذا يبدو وضعا في غاية المثالية بالنسبة له؛ سلطة بدون مسؤولية. كل شيء تحدد، وكل الظروف التي يجب توفرها لكل عقد محددة بعناية، لكن السيد باروخ لم يسمح لنفسه أو لهيئته أبدا بعمل أي تعاققات. فبعد أن تشاور مع عدد من زملائه في العمل، توصل إلى اتفاق، وبعدها فقط أبلغ مندوبو الحكومة: "سيروا قدما واشرعوا في عمل العقود". وتحمل الموظفون المسؤولية، لكن مجموعة باروخ هي التي وضعت الشروط وبقيت بعيدة.

لكن حتى هذه الخطة كانت لها جوانبها المشكوك في أمرها التي سببت المتاعب للسيد باروخ، وكانت الطريقة التي أدار بها المسألة إما وليدة عقل حاد الذكاء أو نصيحة حكيمة. والاثنتان متلازمان بلا شك؛ فقد كان هناك كثير من المستشارين اليهود الذين يقدمون النصح.

ولنبدأ بقول السيد باروخ "لقد انتقيت أعضاء هذه اللجنة بنفسى؛ لم يختارهم المنتجون". والحقيقة أن السيد باروخ انتقى مجموعة من المجموعة التي سبق واختارها المنتجون، بالرغم من رغبة السيد باروخ الواضحة في تغيير هذا الانطباع. فهو يقول أيضا: "الحقيقة أن منتجي النحاس الكبار هؤلاء كانوا في اللجنة، واخترتهم لأنهم كانوا رجالا عظاما".

والآن، فإن هؤلاء الرجال، بوصفهم أعضاء بلجنة حكومية، كانوا، كما تشير كل الدلائل، يشتركون من أنفسهم كأصحاب للمجمعات الإنتاجية الكبيرة ومتحامين

فيها. وليس من الضروري أن يتم ذلك بأي من الطرق المرفوضة، وإنما بطرق غير معتادة تماما.

ولمواجهة هذه الحالة، كان السيد باروخ من البرود بحيث قال "يمكنكم إذن أن تروا أن الحكومة كانت في وضع السيطرة قدر الإمكان". فأعضاء اللجنة من المنتجين، وعلى رأسهم باروخ، كانوا هم الحكومة، حسبما يشير هذا التصريح. ومن وقت لآخر كان يتضح أن موظفي الحكومة المسؤولين لم يكن لهم أي وجود حين وضعت هذه الحكومة الإضافية كل الشروط.

السيد جاريت: "هل تتذكر أن اللجان واجهت متاعب بسبب شرعية وضعها؟"  
السيد باروخ: "كانت لجان التجارة، وخاصة تلك التي طُلب مني العمل بها، قلقة بخصوص وضعها وفقا لقانون شيرمان لمكافحة الاحتكار. هل هذا ما تقصده؟".

السيد جاريت: "نعم".

السيد باروخ: "وكذلك بالنظر إلى قانون ليفر الذي يحظر "أن يعمل شخص عند صاحبي عمل مختلفين" لم يكن هناك أساس لهذا لأن هؤلاء الرجال لم يعملوا في خدمة صاحبي عمل مختلفين. لم يكونوا يتاجرون بأنفسهم، بل عبر أداة تم التوصل إليها، لتنفيذ رغبات الحكومة أو أوامرها أو اقتراحاتها فيما يخص الصناعة التي يمثلونها".

وكانت "الأداة" التي يتعامل من خلالها رجال النحاس، على سبيل المثال، هي شركة بيع المعادن الأمريكية، التي يمثلها، مع شركة الصهر والتكرير الأمريكية، في واشنطن السيد موزاور. وكانت اللجنة الخاصة للنحاس، المؤلفة من موظفين من مجموعة جوجنهايم، ترجع في عملها إلى "الأداة" التي تباشر عمل شركات النحاس الموحدة.

كان وضعا خطيرا. ويبدو أن بعض الأعضاء شعروا بهذا قبل أن يشعر به السيد باروخ. فالسيد باروخ لم يكن يسأل أبدا عن تصرفاته. لماذا؟ لأنه "كان يتمتع بسلطة أكبر من سلطة أي شخص آخر في الحرب"، ويحظى بدعم ومساندة لم تتوافر لأحد على الإطلاق. لكن الآخرين، وهم الأعضاء غير اليهود، كانوا معنيين بالقانون.

وهكذا حل السيد باروخ المسألة بطريقة لطيفة. فقد أخذ اللجان، التي تتألف من نفس الأشخاص، وأطلق عليها غرفة التجارة الأمريكية نظرا لتنوع أنشطتها الصناعية، وعلى الرغم من أن شيئا لم يتغير، فقد تغير الوضع القانوني. كانت حركة فائقة الذكاء. بل كانت أكثر من هذا، كانت الشيء نفسه.

بعد هذا، يأتي الآن السيد باروخ - الذي كان يصر في السابق على أنه انتقى أولئك الرجال وأن الشركات لم تفهم بوضوح أن هؤلاء الأشخاص لا يمثلون الشركات بل الحكومة - ليصر على أنهم يمثلون الشركات.

السيد جراهام: " لقد أحدثت تغييرا وأخذت هذه اللجان الاستشارية وجعلت غرفة التجارة القومية تعيد تعيينهم، فأصبحوا بذلك ممثلين مباشرين لغرفة التجارة لا موظفين بالدولة الأمريكية ولا صلة لهم بأى أداة حكومية، أليس كذلك؟".

السيد باروخ: "لم أكن أنظر إليهم أبدا كموظفى حكومة، سيد جراهام".

السيد جراهام: "لقد كانوا موظفين حكوميين مثلهم مثل بقيةكم، أليس كذلك؟".

السيد باروخ: "لا أعتقد هذا (وبعد عدة أسئلة) طلبت إليهم أن يعملوا على أساس أن يتحولوا إلى كيان أصغر مدمج، فى حال طلبت الحكومة أى شيء، بدلا من الاستعانة بأعداد كبيرة. هل تفهم ما أقصد؟".

السيد جراهام: "دعنا نتوقف عند هذه النقطة. كانوا يعملون تحت إمرتك، أليس كذلك؟ ألم تكن رئيسهم؟".

السيد باروخ: "لقد عينتهم وطلبت منهم هذا بحيث يكون تحت يدي جهازا مدمجا أتعامل من خلاله".

السيد جراهام: "إنك لا تعتقد للحظة أنهم كانوا يمثلون الحكومة. لكن ألا تعتقد أنك كنت كذلك؟".

السيد باروخ: "كنت أقدم أفضل ما عندي".

السيد جراهام: "لكن كان بيدك سلطة ضم هؤلاء الأشخاص، يا سيد باروخ، وتعيينهم باللجان التي تترأسها، وفعلت هذا. ومن المؤكد أنهم إن كانوا يمثلون أية جهة، فلن تكون سوى الحكومة، أليس كذلك؟".

السيد باروخ: "لا أعتقد هذا".

السيد جراهام: "هل أنا محق في افتراضى بأنك كنت تعتقد أنهم يمثلون الشركات؟".

السيد باروخ: "نعم".

إن جدلاً كبيراً يمكن أن يثور، بالطبع، حول الرجال الذين كانوا يعملون وسط الضغوط ويبدلون جهدهم لأداء عملهم على أفضل وجه. فالشخص الذى يعمل فى خدمة الحكومة فى أمور تخدم مصالحه، ليس بالضرورة مخادعا. لكن نظرا لتعدد حالات الخداع فى ظل ظروف كهذه، أو قلت خسارة الحكومة بسبب تضارب المصالح، كان لابد من وضع تلك القوانين لتنظيم الأمور. وكانت هذه القوانين ضمن التشريعات آنذاك.

إن هذا يعنى أن "النحاس" حقق عشرات ومئات الملايين من الحرب، لكننا نود أن نفهم كيف كان "النحاس" تحت السيطرة الكاملة للحكومة ومع ذلك حقق كل هذه الأرباح الضخمة، وكيف تزايدت أعباء الضرائب على الناس، وارتفعت الأسعار وزادت أعباء سندات الحرية؟

ليست حالة السيد باروخ إلا وجهاً واحداً من وجوه الحصار اليهودى لآلة الحرب الأمريكية. فإذا كانت الولايات المتحدة قد خلت إلا من اليهود لتولى مراكز السلطة الحساسة، لما رأينا بأساً فى ذلك؛ لكن إذا لم يكن الحال كذلك، فلماذا كل هذه السيطرة المحكمة التى يتمتعون بها؟ إنها قضية تحتاج إلى تفسير. وهو أمر ليس بالجديد، فهذا شأنهم دائماً فى كل زمان ومكان. وعلينا أن نجد له تفسيراً.

(ديربورن إنديبننت، عدد ١١ ديسمبر ١٩٢٠م)

\* \* \*